دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية.

د. دريس نبيل
جامعة الجزائر ـ 3

ملخص

تتناول هذه الدراسة موضوعا مهما في السياسة العامة للدولة، ألا وهو موضوع التنمية المحلية خاصة ما تعلق منها بمشاركة المواطن في هذه التنمية عن طريق ممثليه في المجالس المنتخبة، حيث أن جوهر التقدم يكمن بالمشاركة في العمليات التنموية المحلية التي تتصل بعملية صنع القرار المحلي ، فعلى مستوى الفرد تنمي فيه إحساسه بذاته وثقل وزنه، فتتأصل فيه أنماط وأساليب تصبح جزءا من ثقافته وسلوكه، وتنهض بمستوى وعيه الاجتماعي، وتربي فيه روح الانتماء إلى وطنه وتحقيق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمل مسؤولياته تجاهه.

والجزائر ضمن هذا الإطار، حيث بات تفعيل المواطن من خلال القيام بدوره الأساسي وهو المشاركة في مختلف مراحل التنمية المحلية كركيزة أساسية لتجسيد المواطنة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تركز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي الدائم لتحقيق تنمية محلية تؤدي إلى تنمية وطنية شاملة .

Abstract

Development is one of the most important local issues. For that the government seeks for closer cooperation between it and local efforts. And through developing appropriate policies in line with the conditions available in all fields, the economy and the environment reconstruction, housing, social affairs …

This is what we will try to discuss by answering the following questions: What is the policy of local development in Algeria?

Is there legislation in line with the practice? What are the most important problems faced by the municipal people's congresses in the implementation of local development? What are the means and modes of operation of the public interests at the local level? Then, we try answer through the following points.

The government is interested in local development as the basis for national development, which led to the need for responsible policy-controlled and consistent.

First requirement: the local development policies in Algeria.

First, we notice that the law has not kept pace with the realities of the market economy system. The Public institution is one of the key elements of the national economy, which is going through difficult circumstances. It must prepare and implement the restructuring plan and must also be used for strategic planning to make balance between market prices and consumer. However, to contribute to the achievement of sustainable development, it must improve the procedures to enhance national production and ensure exports. The public authorities have taken a number of actions since 2001 in favor of social sectors, and provided facilities for social housing and employment. In addition, it has taken measures to protect the environment and develop the countryside and in the rehabilitation of roads, security, economic and social development, housing, tourism, youth welfare

Second ,the need to expand the authority of the municipalities in the field of creation of economic facilities including encouraging investment and building a market economy. local public can improve the economic cycle in the agricultural and industry fields.

تمهيد

أصبحت التنمية المحلية من الموضوعات ذات الأهمية في السياسة العامة للدولة، ومحل اهتمام الحكومة الذين يهتمون بالفعالية السياسية للأفراد داخل مجتمعاتهم، حيث أنه أصبح معلوما أنه كلما زادت مشاركة المواطن بالحياة السياسية وازداد اندماجا بمجتمعه كلما خفت نزعة العنف لديه.

لذلك فإن التنمية المحلية من الموضوعات الهامة على الصعيد الأكاديمي والمجتمعي، ومما لاشك فيه أن جوهر التقدم يكمن بالمشاركة في العمليات التنموية المحلية التي تتصل بعملية صنع القرار المحلي، كما أن مشاركة المواطن الجادة والهادفة، من الوسائل الهامة لمقاومة التخلف المحلي الذي تعانيه معظم البلديات. وإذا كانت مشاركة المواطن تعتمد اعتمادا كبيرا على درجة الوعي الاجتماعي بالبيئة والقضايا المحلية الراهنة، تفيد الأدبيات بوجود تأثير لمشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة، فعلى مستوى الفرد تنمي فيه إحساسه بذاته وثقل وزنه، فتتأصل فيه أنماط وأساليب تصبح جزءا من ثقافته وسلوكه، وتنهض بمستوى وعيه الاجتماعي، وتربي فيه روح الانتماء إلى وطنه وتحقيق الهوية الذاتية بانخراطه في الكيان المجتمعي وتحمل مسؤولياته تجاهه.

ولهذا تتبوأ مشاركة المواطن مكانة متميزة في الدول التي لها تقاليد وتحترم إرادة المواطن، والجزائر ضمن هذا الإطار، إذ بات تفعيل المواطن من خلال القيام بدوره الأساسي وهو المشاركة في مختلف مراحل التنمية المحلية كركيزة أساسية لتجسيد المواطنة، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تركز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات وطنهم والسعي الدائم لتحقيق تنمية محلية تؤدي إلى تنمية وطنية، وهي وسيلة لصياغة نمط الحياة الاجتماعية في البلدية على نحو تتاح فيه الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الدراسة، بالإجابة على الإشكالية التالية: ماهي أهم العقبات التي تواجهها المجالس الشعبية المحلية في عملية التنمية المحلية؟ وما مدى أهمية مشاركة المواطن في العملية التنموية المحلية؟

المبحث الأول: اختصاصات المجالس الشعبية البلدية والولائية في مجال التنمية المحلية

يأخذ نظام الإدارة المحلية في الجزائر بقاعدة وحدة النمط والأسلوب في تشكيل المجالس الشعبية المحلية وفقا لأحكام قانون البلدية وقانون الولاية، إن المجلس الشعبي البلدي والولائي مظهر التعبير عن اللامركزية وقد تجسدت الديمقراطية في وجود جهاز جماعي يتكون بالانتخاب.

إن اختصاصات المجالس المحلية وقراراتها يجب أن تكون في نطاق السياسة العامة للدولة وتحت رقابتها، لكن تبين ضعف الاختصاصات الاقتصادية وطغيان الاختصاصات التقليدية، فالمشرع الجزائري يأخذ بالأسلوب الفرنسي في تحديد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية فهو عام ومطلق في كل ما يتعلق

بالشؤون المحلية فلا تتدخل السلطة المركزية في الشؤون المحلية إلا استثناءً ، على البلديات والولايات مسؤولية حل مشاكلها وعلى السلطة المركزية حل القضايا ذات الأهمية الوطنية.

المطلب الأول: اختصاصات المجالس الشعبية البلدية

إن البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم الإداري حيث تشكل نقطة الانطلاق في تنمية الاقتصاد والإصلاح الإداري المستمر، ويعد المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محليا ويمثل قاعدة اللامركزية ويعالج من خلال مداولاته الدورية صلاحيات كثيرة مسندة للبلدية.

أولا : في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز[1].

يقوم المجلس الشعبي البلدي بوضع المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل ويصادق عليه، وتسهر على تنفيذه بانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ويشارك في الإجراءات المتعلقة بالتهيئة العمرانية ويعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقات البلدية والمخطط التنموي.

يتولى المجلس رسم النسيج العمراني للبلدية بما يتماشى مع القوانين والتنظيمات السائدة، وعليه أثناء إقامة المشاريع في إقليم البلدية أن يراعي مسألة حماية الأراضي وقواعد استعمالها، وتباشر الرقابة بصورة دائمة لتتأكد من أن عمليات البناء تتم وفق الشروط المحددة في القوانين والتنظيمات وكذا خضوعها لترخيص مسبق من المصلحة المختصة من البلدية وأنه تم تسديد الرسوم المحددة قانونا.

إن رخصة البناء إجبارية قبل القيام بأشغال البناء مهما كان حجمها و موقعها تصدر عن رئيس المجلس في إقليم البلدية، ولا يمكن القيام بأي عملية هدم جزئية أو كلية لبناية دون الحصول على رخصة الهدم، ويجوز لرئيس المجلس أن يأمر بهدم البناءات الآيلة للسقوط[2].

لقد اشترط المشرع الحصول على ترخيص قبل إنشاء أي مشروع في إقليم البلدية فيه مخاطر ويلحق أضرارا بالبيئة، وتتحمل البلدية بواسطة المجلس الشعبي البلدي مسؤولية حماية التراث العمراني والمحافظة على المواقع الطبيعية والآثار والمتاحف لما لها من قيمة تاريخية وجمالية، ويقوم بحماية الطابع الجمالي والمعماري وذلك بإتباع أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية.

ثانيا : في المجال الاجتماعي[3].

للمجلس الشعبي البلدي أن يبادر بالإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و تقديم المساعدة لها في مجالات الصحة والشغل والسكن، إذ تتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وتقوم في حدود إمكانياتها بصيانة الأجهزة والهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه، أي تعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية.

في مجال السياحة على البلدية أن تتخذ الإجراءات التي تشجع على توسيع قدراتها السياحية وتشارك في صيانة المساجد والمدارس القرآنية وتضمن المحافظة على الممتلكات الدينية. تعمل البلدية في مجال السكن على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها وتشارك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجع إنشاء التعاونيات العقارية وتساعد عل ترقية برامج السكن أو تشارك فيها.

تتولى البلدية مهمة المحافظة على الصحة والنظافة العمومية وذلك بتوزيع المياه الصالحة للشرب، والعمل على صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الحضرية ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية والمحافظة على نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، وتعمل على مكافحة التلوث وحماية البيئة وذلك بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، وتسهر على حماية التربة والموارد المائية[4].

تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتها السياحية وذلك بتشجيع المتعاملين في المجال السياحي، ويعين الوالي مجلسا بلديا مؤقتا وفي حالة نهاية عضوية المجلس يتولى تسيير إدارة شؤون البلدية يباشر الأعمال الإدارية الاستعجالية وتنتهي مهامه بتنصيب المجلس الشعبي الجديد.

المطلب الثاني : اختصاصات المجالس الشعبية الولائية

المجلس الشعبي الولائي يبدي أرائه في الأمور التي تتطلبها القوانين والتنظيمات وله أن يبدي آرائه واقتراحاته المتعلقة بشؤون الولاية حيث يقوم الوالي بإرسالها إلى وزير الداخلية مرفقة برأيه خلال المدة المحددة قانونا، يمكن للمجلس الشعبي ألولائي أن يخطر وزير الداخلية بواسطة رئيسه بكل قضية تتعلق بسير المصالح اللامركزية التابعة للدولة، ليتمكن المجلس من القيام بمهامه على أحسن وجه يمكنه أن ينشئ لجنة تحقيق حول أي موضوع من الموضوعات المرتبطة بتسيير الولاية وتنميتها، تشكل اللجنة من بين أعضاء المجلس وتقدم نتيجة التحقيق للمجلس الشعبي الولائي ثم يخطر رئيس المجلس الوالي ووزير الداخلية بذلك، تلتزم السلطات المحلية بتقديم المساعدة للجنة للقيام بمهامها

وتحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها[5]، وفيما يلي اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

أولا: الاختصاصات الاقتصادية والفلاحية .

حدد قانون الولاية اختصاصات المجلس الشعبي ألولائي في المجال الاقتصادي والفلاحي فيما يلي[6]:

- يصادق على مخطط الولاية من أجل ضمان التنمية الاقتصادية.
- يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تنمية الولاية وذلك بتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية.

- يبادر المجلس ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي واستصلاحها
- يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف والتصحر، ويعمل على إنجاز أشغال التهيئة و تطهير مجاري المياه.
- يبادر المجلس بكل الأعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية، المساهمة في عملية التشجير، حماية الغابات وتوسيعها، تنمية تربية الحيوانات.
- للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي وهام في المجال ألفلاحي.

ثانيا: الاختصاصات الخاصة بالتهيئة العمرانية و التجهيز والمالية

إن الاختصاصات المتعلقة بمجال التهيئة العمرانية والتجهيز والمالية متعددة أوردها المشرع الجزائري في العناصر التالية:

- يختص المجلس الشعبي ألولائي بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ويراقب تنفيذه وبذلك يشارك في إجراءات تنفيذ عملية التهيئة العمرانية ذات البعد الجهوي أو الوطني.
- يعمل المجلس الشعبي ألولائي على إيجاد التجهيزات التي تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها قدرات البلدية.
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المتعلقة بأشغال طرق الولاية وصيانتها.
- يقوم المجلس الشعبي الولائي بالأعمال التي من شأنها تنمية الريف.
- المجلس الشعبي الولائي يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية ويضبطها، ويجب أن يصوت عليها على أساس التوازن، وأن يصوت على الميزانية الأولية قبل نهاية شهر أكتوبر من السنة والميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تطبق خلالها[7].

ثالثا: الاختصاصات الاجتماعية والثقافية والسياحية .

يباشر المجلس الشعبي الولائي مهاما كثيرة في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي لضمان حسن سير المرافق العامة وفيما يلي أهم الاختصاصات التي حددها القانون[8]:

- يشجع ويساهم في برامج ترقية تشغيل الشباب بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين.
- يقوم بإنجاز المؤسسات الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية.

يساهم بالتنسيق مع المجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين عقليا. والمجلس يقوم بالأعمال المتعلقة بالوقاية من الأوبئة.

- يشجع إنشاء الهياكل المختص بحفظ الصحة.

- إنشاء منشأة ثقافية ورياضية وترفيهية لضمان وتطوير وسائل الحياة الاجتماعية والثقافية في الولاية، والقيام بالأعمال التي تخص مجال ترقية التراث الثقافي والمحافظة عليه كإحياء التراث الوطني ونشره والمحافظة عليه.
- العمل على تدعيم البلديات في مجال تطبيق برامج الإسكان، إذ يساهم في إحداث وبناء المؤسسات وشركات البناء العقاري.

التشجيع على تنمية الحركة التعاونية في ميدان السكن، والمشاركة في ترقية السكن المخصص للإيجار. كما يشارك في عمليات الإصلاح القائمة في الولاية.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية.
- التشجيع على الاستثمارات في مجال السياحة. والتنسيق بين عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع[9].

يعد المجلس الشعبي الولائي هيئة اتصال بين السلطة المركزية والهيئة المحلية لأنه يقدم الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات والاقتراحات والملاحظات المتعلقة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه خلال30 يوما، ويخطر المجلس وزير الداخلية بواسطة رئيسه بالأمور التي تتعلق بتسيير المصالح اللامركزية التابعة للدولة في إقليم الولاية[10].

المبحث الثاني: البلدية بين التنمية المحلية والعقبات التي تواجهها

تعد التنمية المحلية أهم هدف تسعى إليه المجالس الشعبية المحلية وتحقيقه وفق البرامج التنموية المحلية، إن الوظائف الإدارية تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الهيئات المحلية، وتخصص لها نسبا كبيرة من مجموع النفقات، رغم أنه لا يمكن إنكار أهمية ودور ما تقدمه من خدمات إدارية للسكان، و تدير المجالس المحلية المرافق الإدارية والاجتماعية والاقتصادية المحلية ، و بالتالي هناك ارتباط وثيق و تأثير متبادل بين المشاركة والتنمية، فالتنمية تتيح فرصا أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة وممارسة المواطنين للضغوط على صانعي القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية، وحتى تكون للتنمية ثمارها لابد وأن تعبر عن اهتمامات و قضايا المواطنين، فهم الهدف الأساسي للتنمية و أدوات تنفيذها، و في غياب مشاركتهم لا يمكن تنفيذ البرامج التنموية.

المطلب الأول: مراحل التنمية المحلية

يتضمن هذا المطلب المراحل التي تمر بها التنمية المحلية، وتوسيع اختصاصات البلديات في مجال المرافق الاقتصادية، ثم العقبات التي تواجه البلديات لتحقيق التنمية
المحلية، وذلك من خلال الفروع التالية:

إن عملية التنمية المحلية تبدأ من مناقشة المواطنين لقضاياهم، وتمر بمراحل تعد أحد الأبعاد الهامة للمشاركة، والتي تتحدد في ثلاثة مراحل، التمهيدية، التخطيط، والتنفيذ، المتابعة والتقويم[11]، فالهدف من مناقشة هذه المراحل هو التعرف على كيفية المشاركة فيها.

أولا – مرحلة التخطيط

تعد مرحلة التخطيط أحد أهم مراحل التنمية المحلية، وتسبقها مرحلة الحوار والمناقشة، تمثل هذه المرحلة جمع المعلومات والمناقشات، وبلورة الاحتياجات، ووضع البدائل، وتحديد فكرة المشروع التي تعد نقطة البداية، فتحديد الاحتياجات وترتيبها من وظائف المواطنين، بما يتناسب مع ظروفهم وعاداتهم وتقاليدهم، وحتى لا تقف هذه

العادات عائقا أمام نجاح المشروعات واستمرارها من خلال ما يسمى بالمقاومة الاجتماعية[12]، أي ضرورة مراعاة البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، فقد تنظر الدولة باعتبارها الممول لهذه المشروعات إلى ما هو أجدى للمواطنين لكنها ليست على دراية باحتياجاتهم الحقيقية وعاداتهم.

إن هذه المرحلة تتسم بصغر حجم المشاركين إذا ما قورنت بالمراحل اللاحقة، لأنها تقتصر عادة على النخبة في المجتمع المحلي، والأفراد المهتمين بموضوع معين مما يمكنهم من المشاركة فيه، لأن هذه المرحلة تتطلب الاستعانة بالأفراد الذين تتوفر لهم المعرفة بالمجتمع والقدرة على تحديد المشاركين الآخرين الذين يجب أن يشاركوا في هذه المرحلة ممن لهم أفكار معينة ولديهم القدرة على تنفيذها، وبالتالي سيطرة الصفوة دون مشاركة جميع المواطنين، الشيء الذي يفقد المشاركة جزءا من مصداقيتها.

تمارس هذه المرحلة من خلال آليات مباشرة كاللقاءات المباشرة بين الموظفين بإدارة التنمية المحلية، وممثلي الجمعيات المحلية والهيئات القائمة بهدف خلق المناخ الملائم للتعاون والاجتماعات الموسعة والمتواصلة، وآليات غير مباشرة مثل الإذاعة المحلية خاصة وإنها موجودة في كل ولايات الوطن وتغطي مختلف البلديات والتلفزيون، والجمعيات الاجتماعية.

ثانيا – مرحلة التنفيذ

تعتبر مرحلة التنفيذ أحد المراحل الهامة، لأن مشاركة المواطنين فيها القاعدة الأساسية لنجاح عملية التنمية المحلية، فموافقة المواطنين على المشروعات يشكل حافزا لبنائها واستعمالها، كما أن عملية المشاركة تزيد من المعرفة بما سيقدمه البرنامج، وتقوي من الالتزام بالتنفيذ من قبل المستفيدين[13]، وبحسبان أن هذه المرحلة يتم فيها تحويل المصادر إلى نتائج على شكل خدمات، تأخذ المشاركة فيها أشكالا مختلفة أهمها[14]. العون الذاتي الذي يتجه إليه المواطنون عندما يدركون أنهم أمام مشكلة تمس صميم مصالحهم.

- نشاط الهيئات التطوعية.

بينما يقترح آخر طرقا للمشاركة في عملية التنفيذ تتمثل في[15]:

- اللجان الاستشارية على مستوى المشروع والتي تضم القادة المحليين الرؤساء المنتخبين للتنظيمات.
- تنظيم ورش عمل تشمل كل المواطنين في كل قطاع، الفلاحين، الموظفين...

وبالتالي تعد مرحلة التنفيذ أكثر اتساعا في عملية المشاركة السياسية لأنها تشمل فئات مختلفة من المواطنين الذين

يؤدون أدوارا معينة، والاستعانة بالبقية لزيادة معدل المشاركة بغض النظر عن كيفية مشاركتهم.

ثالثا – مرحلة التقويم

المقصود بمفهوم التقويم إصدار الحكم على الأشياء والعمل على تطويرها بناءا على هذه الأحكام، و بالتالي تعد هذه المرحلة أساسا لتحسين عملية التنمية المحلية واستمراريتها ويشكل حافزا للمواطنين عند مشاركتهم، لتقدير صعوبات العمل و دفعهم لمزيد من التجارب والمشاركة في العملية التنموية[16]، يعد التقويم أساس الاستمرارية، ويشارك المواطنين في مرحلة التقويم بصورة مباشرة من خلال التعرف على آرائهم في برامج التنمية المحلية من حيث[17].

توفرها بحسب حاجاتهم لها.

- مناسبة شروط استحقاقها.
- مرونة و سهولة إجراءات الحصول عليها لمن يستحقها.
- تحقيق الأهداف التي خططت من أجلها.
- تغطيتها لأكبر عدد من المواطنين بقياس العائد الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن المواطنين يشاركون في عملية التقويم بطريقة غير مباشرة من خلال الهيئات و المجالس المحلية المنتخبة التي تقوم بدور الرقابة و الضبط، فهي تساعد على اكتشاف نقاط الضعف، وتقلل بل و تمنع أحيانا المسئولين التنفيذيين من الوقوع في الخطأ، فذلك صمام أمان أمام احتمالات أية انحرافات[18].

وهناك من ينظر إلى التقويم بأنه عملية فنية يقوم بها الموظفون داخل تنظيمات التنمية المحلية، أو الخبراء من خارج هذه التنظيمات المحلية، أي أن دور المواطنين أن وجد فهو غير مباشر[19].

المطلب الثاني: توسيع اختصاصات البلديات .

القانون المنظم للاستثمار في الجزائر تأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية منها التخلي عن الاشتراكية وتبني نظام اقتصاد السوق في نطاق الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي وردت في دستور سنة 1989 ثم تلته مجموعة من القوانين منها قانون الاستثمار، والاستثمار في الجزائر تشرف عليه هيئتان هما:

- المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مقرها بالجزائر العاصمة ولها أجهزة محلية في الولايات.

إن التحولات الإدارية السياسية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني والمحلي ولتحمل المسؤوليات يتطلب توسيع اختصاصات البلديات في ميدان إحداث المرافق الاقتصادية، بتوفير الإمكانيات المالية والبشرية، لدعم الدور الاقتصادي للبلدية مما يستدعي إنشاء المرافق والمشاريع البلدية الاقتصادية التي يكون لها أثر فعال على إنعاش الحياة الاقتصادية المحلية، وبذلك يكون للمؤسسات المحلية في دفع التنمية المحلية وتحقيق الأهداف المرجوة.

علاوة على دورها في تنمية المجتمع سياسيا وإداريا تقوم بتنميته في المجال الاقتصادي، وذلك باتخاذ المبادرة الاقتصادية المحلية من حيث كيفية استخدام اليد العاملة وكيفية إنشاء المشروعات الاقتصادية أي حق المبادرة الاقتصادية والبحث عن النشاط الاقتصادي في المدن والأرياف، إنشاء المشروعات في المجال الزراعي والصناعي كإنشاء صناعات لتحويل المنتجات الزراعية أو في قطاع الصناعات التقليدية وتنمية الهيئات الموجودة مع إدخال الوسائل العصرية، فإن المرافق العامة المحلية يمكن من تحريك التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

أولا– الاستثمار ألفلاحي.

في إطار التحولات التي عرفها قطاع الفلاحة بات من الضروري دفع الاستثمار الفلاحي ، وتطويره وفقا للوسائل والإمكانيات القائمة.

إن الاتجاه إلى الريف خاصة المناطق الصحراوية مع حدود الأراضي الشاسعة وتوافر المياه ومن خلال التجارب التي أجريت فإن التربة والمناخ صالح لكل أنواع المنتجات الزراعية كالقمح، الشعير، الزيتون، الطماطم...الخ تبين أن النتائج دائما تكون إيجابية ويكون المردود مرتفعا وهذه المنتجات الزراعية وغيرها تعد المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطن ويمكن أن تصدر للخارج[20].

يتضح أن الاستثمار ألفلاحي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل وزيادة الإنتاج، بذلك يخفف من أزمة البطالة المنتشرة في إقليم البلدية وله دور مهم وفعال في تحقيق التنمية الفلاحية ورفع الدخل الفردي للمواطن.

ثانيا – الاستثمار الصناعي.

إن قيام المجالس الشعبية البلدية والولائية بإنشاء وإدارة الصناعات الصغيرة وتشجيع الخواص على إنشائها منها الصناعات التقليدية والخفيفة، لأنها تساهم في النمو الاقتصادي وتؤمن فرص العمل لفئة

كبيرة من الشباب وتزيد من إيراداتها وتحقق الاكتفاء الذاتي، و تقلل من الاستيراد من الخارج في الأمور البسيطة التي يمكن تصنيعها محليا

كالأدوات المنزلية، الألبسة، المنتجات الغذائية هذه المشروعات لا تحتاج إلى خبرة فنية عالية حيث تستعمل الخبرات المحلية وتستغل الموارد المتاحة.

يمكن للصناعات الصغيرة أن تنمو بصورة تدريجية لتصبح صناعات كبيرة، وباستخدام الوسائل التكنولوجية يؤدي إلى نشأة مجتمعات صناعية، مما يؤدي إلى زيادة مداخيل البلدية كهيئة محلية وزيادة الخدامات على المستوى المحلي.

المطلب الثالث – العقبات التي تواجه البلديات في تحقيق التنمية المحلية .

تتمثل العقبات التي تعترض البلديات لتحقيق التنمية المحلية في العديد من الشؤون أهمها ،السكن والتعليم و الثقافة ، الصحة ، النقل ، البطالة،البيئة.

أولا– السكن.

أعطى المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات واسعة في مجالات مختلفة، ومرتبطة بالمواطن حيث أصبحت عقبة كبيرة تواجه المواطن في حياته اليومية خاصة مشكلة السكن والذي يواجه البلدية بالرغم من المشاريع السكنية التي تنجزها الدولة، فقد أصبح السكن ضرورة اجتماعية للاستقرار الاجتماعي، ومشكلة السكن في الولايات والبلديات من أهم العقبات التي تواجه التنمية المحلية مما عطل البلدية عن القيام بوظائفها الأساسية المنوطة بها، مما فرض عليها العمل على إيجاد حلول للموطن، من خلال تخصيص مشاريع سكنية للبلديات وفق إحصائيات دقيقة تقوم بها الجهات المحلية، وتشجيع القطاع الخاص على انجاز المشاريع مراعاة ظروف وإمكانيات المواطن، مع التدخل لوضع مقاييس قانونية تمكن المواطن من الاستفادة، وخذا ما عمدت اليه الدولة مؤخرا من خلال جملة الإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن أهمها البطاقية الوطنية، وإجراء فرض شهادة السلبية على كل مواطن يتقدم بطلب سكن للبلدية إضافة الى إجراءات أخرى تحضر لها الدولة مستقبلا.

ثانيا– التعليم والثقافة والصحة .

تتطلب عملية التنمية المحلية من البلدية تقديم الخدمات في المجال الاجتماعي والثقافي للمواطن بالدرجة الأولى، والعمل على نشر الثقافة في الوسط الاجتماعي المحلي وتأسيس مراكز الشباب والعمل على إنشاء الملاعب الرياضية وإنشاء دور الثقافة وقاعات المطالعة وإقامة أماكن ومساحات الترفيه للشباب حتى يجد متنفس يبرز فيه طاقاته ومواهبه، والعمل على إنشاء النوادي الرياضية، وإنشاء المؤسسات الصحية، وبرز هذا في السنوات الأخيرة من خلال ما عمدت إليه البلدية في السنوات الأخيرة من خلال مشاريعها التنموية في مختلف المجالات.

ثالثا– النقل.

يعتبر النقل أحد أهم وسائل التنمية المحلية لذا يجب تعزيز شبكة المواصلات لمواكبة التطور الحاصل في العالم كالمترو في المدن الكبرى، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل البحري وغيرها من وسائل الاتصال المتطورة ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستثمارات في ميدان توفير قطع الغيار اللازمة لمختلف وسائل النقل وذلك بتصنيع كل ما يمكن منها محليا لتفادي تعطيل وسائل النقل.

رابعا– التشغيل.

نظرا لتدهور القدرة الشرائية اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات منذ سنة 2001 لصالح القطاعات الاجتماعية، إعادة النظر في الأجور ومنح التقاعد، وتقديم تسهيلات للحصول على سكن اجتماعي وخلق فرص التشغيل.

لذا يجب توفير العمل لكل شخص راغب فيه وقادر عليه لأن العمل يعد من حقوق المواطن وله أن يطالب به، إن خلق الفرص المتجددة للعمل هو السبيل لتحقيق واستمرار التنمية الشاملة في الصناعة والزراعة، والعمل على تشجيع القطاع الخاص وذلك بتسهيل سبل الاستثمار والعمل في حدود القانون ليتمكن من امتصاص بعض الجامعيين المتخرجين من المعاهد والجامعات، إن خلق مناصب شغل لفائدة أغلبية الفئات الاجتماعية خاصة فئة الشباب والابتعاد عن الحلول المؤقتة يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المحلية .

خامسا – البيئة .

تعد البيئة احد التحديات الهامة والرئيسية التي تواجه البلديات، مما جعلها ترسم خطط وبرامج خاصة بالبيئة تهدف الى تهيئة المحيط على المستوى المحلي، سواء في المدينة، الأحياء والأرياف والبادية من خلال إنشاء الحدائق العمومية والمساحات الخضراء واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة عليها، ومنع تراكم النفايات المضرة بالصحة العامة، كما عملت البلديات على المستوى الوطني بتوزيع الإعانات المادية لخدمة المناطق الأكثر حرمانا بهدف تحسين الخدمات العمومية على المستوى المحلي والعمل على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الفيضانات، وإغاثة المنكوبين خاصة في السنوات الأخيرة والتي تميزت فيها معظم بلديات الوطن بتساقط الأمطار خاصة المناطق الجنوبية.

المطلب الرابع: إدارة التنمية المحلية.

المجالس الشعبية المحلية تختص بإدارة الشؤون المحلية ضمن دائرة إقليمية محددة، وبذلك تختص بإدارة العملية التنموية، وعليه أعطى المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي والولائي صلاحيات متعددة لتحقيق مشاركة فعلية في إدارة التنمية المحلية، تسعى الجزائر لتجسيد الديمقراطية في عدة ميادين

والتي تعد أسلوب العمل الجاد الذي تلتحم فيه القمة بالقاعدة لرسم الخطوط الواضحة المعالم والبارزة في مجال التخطيط والإنجاز والمراقبة[1].

أولا: وسائل إدارة التنمية المحلية .

تشكل الموارد البشرية والمالية العمود الفقري الذي يعتمد عليه في تنفيذ اختصاصات البلديات و الولايات، يجب توفير الموارد المالية الكافية و إعداد الفرد القادر على التأسيس والتصدي للصعوبات.

أ– الوسائل البشرية .

العنصر البشري له أهمية كبيرة لقوله تعالى:"إنَا عرضْنا الأمانة على السماواتِ والأُرضِ والجِبال فأبيْن أنْ يْحملْنها وأشْفقْن منْها وحملها الإنْسانُ..."[22]، لقد كرم الله الإنسان وأن الدراسات تكون بيد الشعب لتخدم مصالحه وتنفذ إرادته. أكدت مختلف الدراسات على أهمية دور المجالس المحلية إذ تنصهر فيها الطاقات الشعبية المختلفة وبذلك تعد الأداة الحقيقية لعملية التنمية، وبالتالي منح الجماعات المحلية كل الوسائل اللازمة والمسؤولية التي تؤهلها لتضطلع بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها...[23] وأن المركزية لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى إلى آخر، بل هي عملية شاملة تخص كلا من الصلاحيات والوسائل، ولا يكون لها أي معنى، إذا كانت المجالس الشعبية التي تملك الحرية البتة تفتقر إلى الوسائل الضرورية لتحقيق إرادتها.

إن التنمية تحتاج إلى استثمارات في قطاع الخدمات الرئيسية وتتم بمواردها الأساسية والعنصر البشري أهم وسيلة لإدارة الشؤون المحلية وتهميشه يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية.

اضطرت البلديات بعد الاستقلال إلى القيام بعملية توظيف كبيرة دون تخطيط، مما أدى إلى تضخم في عدد الموظفين، وتم إدماجهم في البلديات وأصبحت لهم حقوق توازي تلك التي يتمتع بها العاملون في الإدارات المركزية واللامركزية، لكن رغم ذلك بقيت نفقات التوظيف في ارتفاع مستمر باستمرار إحتياجات البلديات والولايات الى توظيف جديد[24]. وعليه فوضعية التوظيف على المستوى المحلي يتصف بالتضخم الكمي والنقص النوعي، مما يتطلب توظيف الإطارات الكافية المتخصصة باعتبارها المحرك الاساسي للتنمية المحلية.

ب– الوسائل المالية .

لكي تؤدي المجالس الشعبية البلدية والولائية مهامها في تنمية المجتمع المحلي يجب توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتغطية السياسات التنموية، ولتحقيق الخطط التنموية يجب توفير التمويل المالي اللازم للتنفيذ.

كلما توافرت مصادر التمويل الذاتية كلما تمتعت المجالس المحلية بقدر اكبر من الاستقلال وأن نقص الموارد والاعتماد على الإعانات يمنح الحق للسلطة المركزية للتدخل وتراقب نشاط المجالس وكيفية

إنفاق الأموال، نظرا لأن التمويل يعد عنصرا أساسيا، وضع القانون وسائل تمويلية في يد الهيئات المحلية كفرض الضرائب والرسوم التي تشمل، العتاد الشاحنات، الحافلات وغيرها... المعدات الكبيرة، تجهيزات الأشغال العمومية، إتاوات استغلال الأملاك العامة، رسوم الطرق، رسوم التوقف في المعارض والأسواق وغيرها، رسوم على الأرصفة، الغرامات .

إن الموارد الجبائية في العديد من البلديات قليلة لا تساهم حتى في تغطية مصاريف التسيير وهذا يحد من النهوض بالتنمية المحلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ويطرح السؤال هل تتمتع الولاية والبلدية في الجزائر باستقلال مالي؟ وللإجابة على هذا التساؤل يتبين أن قانون الولاية ذكر الموارد المالية الخاصة بميزانية الولاية تتمثل في حصيلة الموارد الجبائية والرسوم ومداخيل ممتلكات الولاية إعانات ومساعدات وقروض من الدولة[25]، أما البلدية فلها مصادر مالية متعددة وهي رسوم النشاط الصناعي والتجاري، جزء من الضرائب التي تأخذ من الرواتب والأجور، الرسوم التي تفرضها مقابل خدمات تقدم للمواطنين ومداخيل ممتلكاتها إلى جانب القروض والمساعدات التي تقدمها الدولة[26]، يعد التمويل المحلي عنصرا مهما لذا وضع القانون وسائل تمويلية كافية بيد السلطات المحلية للقيام وصلاحياتها شرط عدم إرهاق المواطن.

هناك مخالفات متعددة على مستوى المالية المحلية، لذا يجب العمل على توفير موارد مالية محلية وفرض رقابة شديدة على الإنفاق المحلي خاصة نفقات التسيير لأجل توفير الأموال لتمويل الاستثمار المحلي الذي يكفل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوحدات المحلية، يتبين أن الإنفاق المحلي في الجزائر لا يتماشى مع اختصاصات ومهام الهيئات المحلية هذا يؤثر سلبا على دورها في مجال التنمية المحلية.

لقد ازدادت اختصاصات الهيئات المحلية إثر التقدم العلمي والتكنولوجي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية... وتبين عمليا أن الهيئات المحلية واجهت صعوبات مادية لكثرة الأعباء الملقاة على عاتقها مقارنة بالموارد المالية المتوفرة، وعدم كفاية الاعتماد المخصصة لتنفيذ المشروعات الضرورية والحيوية، هذا أدى بها إلى الاعتماد على الإعانات التي تقدمها الحكومة والجهات المركزية في كل مناسبة.

أصبح من الضروري العمل على توفير موارد مالية ذاتية تخصص للتجهيز لسد النقص وفرض رقابة شديدة على الإنفاق المحلي خاصة نفقات التسيير لأجل تحقيق فائض مالي يساعد على تمويل الاستثمار المحلي الذي يكفل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهيئة المحلية[27]، وبسبب قلة التمويل المحلي فإن العديد من البلديات أضحى دورها تولي الشؤون الإدارية العادية وإهمال الدور الأساسي والفعال في ميدان الاستثمار.

ثانيا– مشاركة المواطنين في التنمية المحلية .

يعتبر المواطن أداة التنمية المحلية وموضوعها وأن توافر الموارد المالية ووجود التخطيط المحلي المنظم والمحكم لا يكفي لتحقيق التنمية المحلية لعدم مشاركة المواطن فيها، يجب توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم اتجاه الهيئات المحلية لأن مشاركتهم في وضع الخطة المحلية يضمن نجاح المجهود التنموي.

ومما لاشك فيه أن المشاركة المواطن ليست فعلا ماديا فقط، بل قيم وعواطف وشعور بالانتماء، وإرادة في التعبير وإحساس من المواطن بأنه جزء من الوطن وأن المشاركة عملية التنمية المحلية واجب تفرضه قيم المواطنة، وأنه عن طريقها يستطيع أن يغير في البيئة المحلية وبالتالي سياسة الدولة وتوجهاتها العامة.

وعلى مستوى الحياة العامة، تعكس رغبات المواطنين في المساهمة في رسم السياسة العامة، عن طريق الاشتراك في مختلف المراحل المرتبطة بالتنمية المحلية كالتخطيط والبرامج والشؤون المحلية وتقرير مصيرها في البلدية والولاية، الأمر الذي يقر في أذهان رؤساء البلديات والمسئولين المحليين الاستجابة لمطالب المواطنين، وتحقيق رغباتهم عند صنع القرار المحلي، تحقيقا لديمقراطية المشاركة، التي تعني أن يكون القرار نتاج مشاركة المواطن بالدرجة الأولى حقيقية وليس تعبيرا عن إرادة مجموعة معينة لها تأثير على مستوى محلي.

إن قلة مشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية هذا يقلل من فرص نجاح المشاريع التنموية لأنه يساهم في تمويل الهيئات المحلية من خلال دفع الضرائب والرسوم، ويجب تشجيع المواطنين ذوي الكفاءة العملية للمشاركة والمساهمة في الحياة السياسية المحلية وتوعية المواطنين بأهمية البلديات والولايات.

ثالثا: طرق إدارة التنمية المحلية .

إن طرق إدارة التنمية المحلية تعد من الوسائل التي بموجبها تتدخل الهيئات المحلية لتلبية حاجات المواطنين، وتتنوع طرق إدارة المرافق العامة حسب درجة تدخل الأشخاص المعنوية العامة بأجهزتها الإدارية في إدارة وفرض الرقابة على أعمال المرفق، فإذا رأت جهة الإدارة أن الخدمات التي يقدمها المرفق تقدم خدمات حيوية أو ترتبط ببعض مظاهر السيادة ،تقوم بإدارة المرفق بأسلوب الاستغلال المباشر أو المؤسسة العامة أو الامتياز.

أولا – الاستغلال المباشر .

يتمثل الاستغلال المباشر في تسيير مرفق عام بلدي مباشرة من طرف البلدية و يتم تسجيل نفقات وإيرادات الاستغلال المباشر في ميزانية البلدية ويتم القيام بها من قبل القابض البلدي وفقا لقواعد المحاسبة العمومية، غير أنه يمكن للبلدية أن تقرر استفادة بعض المرافق العامة المدارة بطريقة الاستغلال المباشر بميزانية مستقلة[28].

ثانيا – المؤسسة العمومية .

يمكن إنشاء المؤسسة البلدية من قبل البلدية للتكفل بمرفق عام وتأخذ شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتم إنشاؤها بمداولة المجلس الشعبي البلدي ويصادق عليها بقرار من الوالي[29].

ثالثا – الامتياز .

الامتياز عقد إداري لإدارة مرفق عام يتحمل الملتزم نفقات المشروع وأخطاره المالية ويتقاضى عوضا يتمثل في الرسوم التي يحصلها من المنتفعين.

الخاتمة

نخلص إلى أن العنصر البشري في المجالس المحلية يميزه نقص في الاختصاص وضعف التكوين لدى الموظفين المحليين، ومن ثم ضرورة توفر البلديات والولايات على الإطارات الكافية والمتخصصة لتساعدها على القيام بالمهام المنوط بها، لأن العنصر البشري يعد المحرك الأساسي للتنمية المحلية الأساسية.

يجب إعداد وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، فنجد داخل المؤسسات المحلية طاقات وكفاءات مهمشة غير مستغلة لذا يجب العمل على تحريكها واستغلالها لأجل زيادة كفاءة وقدرة المؤسسة، وكذلك استخدام التخطيط الاستراتيجي من خلال الاهتمام بالمواطن للمساهمة وللاستمرار في تحقيق التنمية المحلية.

أن الهيئات المحلية تعمل على تحقيق التنمية المحلية بتوافر الموارد المالية الذاتية وتنوعها هذا يضمن لها الاستقلال في إدارة وتسيير الشؤون المحلية، لكن يتبين أن الموارد الذاتية في العديد من الهيئات المحلية لا تكفي لتغطية النفقات اللازمة وهذا يعود أيضا إلى قلة الرقابة على التسيير المالي وقلة الوعي المحلي بالمصلحة العامة لدى بعض المسئولين المحليين، فتضطر الهيئات المحلية للجوء إلى المصادر الخارجية وتتمثل في الإعانات التي تقدمها الحكومة أو القروض لدعم إمكانياتها المالية.

يمكن للمجالس الشعبية البلدية التعاون في إطار مشترك بين البلديات لتقديم الخدمات أو التجهيزات أو مصالح ذات منافع عامة مشتركة، سعيا وراء تطوير نظام الإدارة المحلية وخلق التعاون بين المجالس المحلية، لأجل تنفيذ المشاريع المشتركة وتطويرها. كما يستلزم أن يكون للمؤسسات المشتركة بين البلديات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إن المجالس المحلية لا تزال بعيدة عن ممارسة كافة الصلاحيات المقررة لها قانونا، وأن الموارد المالية لا تزال لا تكفي الحد الأدنى لمطالبها، فيجب أن تكون قادرة على الاعتماد على مواردها الذاتية ويتحقق هذا بإنجاز خطط التصنيع واستثمار الثروات المحلية المتوفرة في كل بلدية بشكل علمي وفقا

لخطط مدروسة. خاصة منها بلديات الجنوب التي تتوفر على ثروات مختلفة وغنية يمكن استغلالها بشكل عقلاني يتيح فرص تحقيق تنمية محلية في ولايات الجنوب والتي الكثير منها يعاني العزلة والتهميش.

كما أن البلديات مؤهلة للتعاون مع بلديات في دول أجنبية عن طريق إبرام اتفاقيات ،للاستفادة من خبرات وتجارب تلك البلديات، وتوجد منظمات ذات طابع بلدي تضم البلديات المنخرطة فيها تباشر الأنشطة واللقاءات على المستوى الدولي، وقد يمتد نشاطها في نطاق رقعة جغرافية معينة مثل، الإتحاد العالمي للمدن التوأمة، المركز التعاوني لمدن العالم، فللمنظمات الدولية دور هام في تدعيم التعاون الدولي بين بلديات العالم، وبدخول البلديات الجزائرية في علاقات تستفيد من إمكانات التعاون الدولي، مما يتطلب إستراتيجية تتضمن إبرام اتفاقيات توأمة في مجال التعاون الدولي في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، واستثمار تلك الاتفاقيات وتجسيدها في الواقع لتدعيم وسائل التعاون بين البلديات الجزائرية والأجنبية.

أن الواقع في الجزائر يؤكد بوجود أزمة حقيقية في جوهرها ومضمونها، سببها غياب المشاركة في التنمية المحلية. فالمشاركة حالة صحية تكون ايجابية ولها أثارها الكبيرة على البناء الاجتماعي إذا فهمها المجتمع بشكلها السليم.

ولعل لمشاركة المواطن في عملية التنمية المحلية متطلبات لا يمكن تحقيقها ما لم تتوافر ومن أبرزها:

1- ضرورة فهم آليات الواقع الاجتماعي وتوفير بعد فكري يدعم أي أفعال يقدر الأفراد أنها ضرورية لتغيير الواقع المحلي.

2- ضرورة أن يكون المواطنين على وعي بما هو متاح لهم من حقوق وواجبات في ظل مختلف التشريعات و السياسات.

3- ضرورة اكتساب معرفة بالظروف الاجتماعية الأوسع والعمليات الاجتماعية الكلية ليمكن فهم أوضاع المواطنين الخاصة كجزء من حقيقة أكبر ولربط الجزء بالكل.

4- ضرورة تطوير قاعدة المعرفة لدى المواطنين باستيعاب المعارف المناسبة.

5- قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عن طريق تنفيذ وإدارة ألأعمال الجماعية داخل لإحداث تغيير على المستوى المحلي.

إن تنمية الإنسان بالوعي تعد من أهم العوامل التي تنمي لديه الرغبة بالمشاركة في العملية التنموية المحلية في مجتمعه، فبزيادة الوعي لدى الأفراد يصبحون أكثر فعالية ونشاطا وبالتالي يشاركون مشاركة فعالة في تنمية مجتمعهم.

العمل التنموي الحلي يحتاج إلى التدريب والخبرة فهو لا يتأثر بالفطرة، وعليه فإن تعليم المواطن كيفية الممارسة والمسؤولية وأشكال العمل مهم لأجل دفع المواطن للمشاركة وذلك يتحقق من خلال الاتصال باستمرارية بالمؤسسات القائمة محليا وغيرها.

إن عدم الاتصال المستمر بين الهيئات المحلية والمواطن وضعف المؤسسات الإدارية القائمة في المجتمع يؤدي إلى عرقلة مشاركة المواطن وإضعاف حجمها، كما أن عدم الارتباط الوثيق بين الأهداف السياسية للنظام بالاحتياجات وأهداف ألمواطن في المجتمع يؤدي إلى ضعف حجم المجتمع والعكس يشجع على زيادتها إذا أدى ذلك إلى تحقيق احتياجاتهم. كما أن العوامل الاجتماعية كالتعليم ودخل المواطن والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة لها تأثير على العملية التنموية المحلية.

أن تنمية الإنسان بالوعي تعد من أهم العوامل التي تنمي لديه الرغبة في المشاركة السياسية في مجتمعه، فبزيادة الوعي لدى الأفراد يصبحون أكثر فعالية ونشاطا وبالتالي يشاركون مشاركة فعالة في تنمية مجتمعهم.

نخلص إلى أن مشاركة المواطن ليست مجرد لعب دور في صنع القرار المحلي وإنما تمتد إلى لعب أدوار في العمليات المجتمعية التي تسيرها وتؤثر وتتأثر بالعملية السياسية، كما أن العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية ومشاركة المواطن لا تعود إلى هذه المتغيرات ذاتها وإنما إلى القيم المدركة لهذه المتغيرات، كما للمؤسسات دور مؤثر في تحديد مستوى مشاركة المواطن في العملية التنموية، وليس مجرد وجودها.

الهوامش

1) المواد 86 إلى 96 من قانون البلدية.
2) المواد 50، 52، 60 من القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة العمرانية والتعمير.
- حمدي باشا عمر، القضاء العقاري في ضوء أحداث القرارات الصادرة عن مجلس الدولة والمحكمة العليا، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2002، ص ص 133- 134.
3) المواد 97 – 106 من قانون البلدية.
4) المادتان 107، 108 من قانون البلدية.
5) المادة 57 من قانون الولاية.
6) المواد 60، 63، 64، 66 – 73 من قانون الولاية.
7) المواد 138 – 143 من قانون الولاية.
8) المواد 75 – 80 – 82 من قانون الولاية.
9) المادة 81 من قانون الولاية.
10) المادة 56 من قانون الولاية.
11) سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية: أسس، مجالات، تجارب، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 87.
12) محسن جمعة محمد، المرتكزات ومحصلات التجربة العمانية لتنمية المجتمعات المحلية، في برنامج تنمية المجتمع المحلي و دور المعلومات في متابعتها و تقييمها، مركز التوثيق القومي، تونس، ص 138.

13) صمويل بول، الإدارة الإستراتيجية لبرنامج التنمية، ترجمة محمود برهوم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ص 127.

14) يحفظ ولد محمد يوسف، الإدارة المحلية في موريتانيا بين الكفاءة و النيابة، القاهرة، ص 146.

15) George Handle. Beneficiary Involvement in Project Implementation. Experience in the Bicol Rural Development Participation Review. Vol 1. No 1. Summer 1979. p 12.

16) علي فؤاد احمد، إطار تقويم برامج و مشروعات التنمية الريفية قضايا و تساؤلات أساسية في التنمية الريفية، النهضة المصرية، القاهرة، 1993، ص 120 – 121.

17) محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمع المحلي في المجتمعات المستحدثة، 1990، ص 215.

18) صمويل بول، مرجع سابق، ص 105.

19) محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 214.

20) سمير حكيم يوسف، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية، القاهرة، 1980.

21)أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984، ص 335.

22)سورة الأحزاب الآية 72.

23)الميثاق الوطني

24)شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986، ص 182.

25) المادة 132 من قانون الولاية.

26)المادة 146 من قانون البلدية.

27)عبد الحق المرجاني، حدود التمويل الجبائي المحلي للتنمية المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية، عدد مزدوج 2 – 3 يونيو، ص 74.

28)المادتان 134، 135 من قانون البلدية .

29)الفقرة الثانية من المادة 42 من قانون البلدية، ويخضع تنظيمها وسيرها للمرسوم رقم 83 – 200، المؤرخ في 19مارس سنة 1983.